الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٢٧
الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الخارجية والشعائر الدينية في هايتي السيد فرتز لونغشامب.

السيد لونغشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد مضى ما يقرب من عامين على إرساء النظام الدستوري وحكم القانون في هايتي. وقد اختفى شبح الحكومة غير الشرعية بما اقترفته من أعمال العنف. ونجح شعب هايتي بمؤازرة المجتمع الدولي في إثبات أن حكم القانون، في بلد تكثر فيه الهزات السياسية، أهم من اعتبارات فعالية السلطة. واليوم أصبحت الديمقراطية والتسامح جزءا من صورة الحياة في هايتي، وهما ينفخان حياة جديدة في الكفاح من أجل الحفاظ على الحرية.

لكن هذا النجاح لكي يكتمل، يجب أن يؤدي إلى توفير الأمن، والمعرفة، والدراية، والأمل، والرفاهية للملايين السبعة، لأبناء هايتي الذين لا يزالون ينتظرون تحقيق الأحلام التي أيقظتها عودة الديمقراطية. ومن ثم تكتسي القضية الشائكة المتمثلة في الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي، الذي هو شرط مسبق لتوطيد دعائم المكتسبات الديمقراطية، إلحاحا أكثر الآن من أي وقت مضى.

ومنذ عام ١٩٩١، ومنظمة الأمم المتحدة محط أنظار الشعب الهايتي، لأن المنظمة بذلت كل ما في قدرتها لتغليب القانون في بلدي. ولهذا السبب فإنني أعلق أهمية كبيرة على النتائج التي ستتوصل إليها الدورة الحادية والخمسين التي يتعين عليها ترسيخ الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في العام الماضي بتحقيق السلام والأمن الدولي والتنمية أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وأنا على ثقة، ياسيدي الرئيس، من أن قيادتكم وخبرتكم ومواهبكم الشخصية ستكفل كلها النجاح لأعمالنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد عن جدارة بسعادة السيد دييغو فريتاس دو أمارال، لما أنجزه من أعمال كرئيس للدورة الخمسين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

كما أود أيضا أن أشيد إشادة صادقة بالأمين العام السيد بطرس بطرس غالى الذي تبعث جهوده الدؤوبة روحا جديدة في المنظمة. وتشعر حكومة هايتي بالعرفان لدوره الفعال في تسوية الأزمة الهايتية. ويكشف تقريره الأخير عن الحالة في هايتي عن تبصر ثاقب في تحليل الشؤون الهايتية وفهم عميق لها.

نظرا لأن المجتمع الدولي بذل الكثير من خلال الأمم المتحدة في عملية تجديد هايتي، فإننا نجد لزاما علينا أن نحيط الجمعية العامة علما بالتقدم الذي أحرزته حكومة هايتي والصعوبات التي واجهتها والالتزام الذي قطعته تجاه التنمية الوطنية والسلم والأمن الدوليين.

لقد أدت الانتخابات العامة التي أجريت يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى تنصيب حكومة جديدة يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ وإلى تجديد البرلمان، ويسعى فريق الحكومة الجديدة إلى ضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان على الرغم مما يواجهه من شتى الصعاب. وهو يشجع حرية التعبير عن الرأي وإنشاء الهيئات المنظمة اللازمة لتحسين أداء المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإن حكومة هايتي، فيما تبذله من جهود لإقامة مجتمع ديمقراطي وحكم القانون، إنما تعمل في ظل قيدين معوقين وهما: المشاكل الاقتصادية التي تفاقمت بعد الانقلاب العسكري، وعيوب النظام القضائي التي أثارت شعورا بالإحباط فيما بين السكان. وقد اتحد هذان العاملان لإيجاد وضع مؤات للقوى المناهضة للتغيير والتي لم تتخل بعد عن خططها لزعزعة استقرار الحكومة.

وفيما يتعلق بإصلاح نظام العدالة، تضع الحكومة نصب عينيها الحاجة العاجلة إلى إنهاء حالة انعدام الأهلية لدى معظم القضاة الجزئيين واستشراء الفساد بينهم. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت الحكومة يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر من العام الحالي بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان يحدد مضمون الإصلاحات التي يتعين القيام بها لتصحيح نظام العدالة السيئ السمعة هذا وجعله أكثر مصداقية وأيسر منالا.

وسيكون وجود هيئة قضائية مستقلة عنصرا حاسما في عملية الإصلاح. وتتخذ الحكومة كل الخطوات اللازمة لضمان القضاء على أية معوقات في سبيل كفالة حياد القضاء ونزاهته. كما أنها تبذل قصارى جهدها لتزويد النظام القضائي بالوسائل التي يحتاج إليها ليؤدي عمله على الوجه الأكمل.

وتعاني هايتي منذ فترة من الوقت أزمة اقتصادية حادة. فالإنتاجية القومية في انخفاض، والهياكل الأساسية متداعية بشكل خطير. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل بلغ متوسطه ٥,١١ في المائة في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، كما أن الميزان التجاري للبلد يعاني من عجز مزمن بلغ ٤٤٠ مليون دولار، أو ما يعادل ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥. وانخفضت الصادرات إلى أقل من ١٠٠ مليون دولار.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تنتهج حكومة هايتي حاليا سياسة اقتصادية تأخذ في الاعتبار ضرورة كبح جماح التضخم، وضبط الميزانية، وتمويل الإصلاحات، ومكافحة الفساد، وفرض التقشف على الإدارة العامة، وضمان التوازن بين متغيرات الاقتصاد الكلي.

وذلك البرنامج، الذي يحظى بدعم المؤسسات المالية الدولية، التي توصلنا معها إلى نُهج واضحة للتفاوض والتعاون، خليق بأن يمكننا من التوجه إلى مستقبل اقتصادي واجتماعي يبشر بقدر أكبر من الخير والتفاؤل وييسر إدماج الاقتصاد الهايتي في السياق العالمي.

وينبغي للسياسة الموجهة للإنتاج، أن تشدد على زيادة الناتج الزراعي والصناعي. إلا أنه يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان أن الزراعة في هايتي تمر بأزمة بسبب عدم قدرتها على تحقيق هدفيها الرئيسيين وهما: الأمن الغذائي وزيادة حصائل الصادرات. ولذلك تسعى الحكومة إلى تهيئة الظروف التكنولوجية والاجتماعية القادرة على إنعاش الإنتاج الزراعي الوطني.

وبنفس الروح، تولي الحكومة اهتماما خاصا إلى إنعاش الإنتاج الصناعي. وقد تم وضع استراتيجية لاستعادة المناخ المؤاتي لقطاع الأعمال، وهو شرط ضروري لتشجيع الاستثمار الذي يعتبر القوة الدافعة للتنمية الصناعية. ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون بين شتى القطاعات الموجودة في هايتي. ومما نراه أن وجود قطاع خاص دينامي منفتح للاستثمار الأجنبي هو ضرورة من ضروريات النمو الاقتصادي.

وتدرك الحكومة الحالية أن التنمية في المستقبل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حافظنا على مواردنا الوطنية. لذلك فإنها تعتزم اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من اجتثاث الغابات وتردي التربة. فالحفاظ على بيئتنا هو إحدى أولوياتنا.

وإذ تدرك الحكومة بالمثل الدور الذي تضطلع به صناعة السياحة في الاقتصاد العالمي، فقد أصدرت مجموعة من التوجيهات التي تغطي العناصر الأساسية في سياسة السياحة الوطنية. ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أن الأنشطة في ذلك القطاع بدأت تؤتي ثمارها.

وعلى الصعيد الاجتماعي، ترى حكومة هايتي أن هناك ضرورة حيوية لمكافحة الفقر والأمية وأوجه النقص في الرعاية الصحية. ويستلزم الكفاح ضد الفقر إبداء تصميم سياسي قوي على توزيع موارد البلد الشحيحة على أساس أكثر إنصافا واتخاذ الخطوات اللازمة لمكافحة البطالة ولتشجيع الاستثمار الخاص.

إن استمرار معدل الأمية المرتفع يُعد عائقا رئيسيا في سبيل تحسين النتائج الاقتصادية ورفع المستويات الاجتماعية. وتعتزم الحكومة تحقيق زيادة كبيرة في عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس خلال السنوات الأربع المقبلة. ومن الجدير بالذكر هنا أنه يجري إيلاء اهتمام خاص لتحسين الأحوال الصحية في البلد. وفي هذا الصدد، تم وضع برنامج عمل سينفذ من خلال تعبئة جميع الموارد المتاحة وبدعم من بعض الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.

إن أمامنا مهمة هائلة، ولكننا واثقون بأننا قادرون على التصدي للتحدي بفضل تصميم شعب هايتي والدعم المستمر من المجتمع الدولي، الذي لم يدخر وسعا في جهوده للمساعدة في حسم المشاكل التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بموضوع السلم والأمن الدوليين، نجد أن المجتمع الدولي عاد مرة أخرى هذا العام إلى حالة التمزق بين الخوف والأمل وهو يواجه التطورات الجارية في الحالات القائمة في شتى بقاع العالم. فقد أظهرت الصراعات التي طال عهدها علامات إيجابية مشجعة، بينما أدت حالات انتشار العنف الجديدة إلى تفاقم التوترات العالمية.

ولهذا، ترحب حكومة هايتي بالتطورات الإيجابية في الحالة في يوغوسلافيا السابقة التي شهدت إجراء انتخابات عامة في البوسنة والهرسك، ومما يثلج الصدر حقا أن نرى عملية السلام قد حلت نهائيا وعلى نحو حاسم، فيما نأمل، محل حالة الحرب والكراهية المتصاعدة بما صاحبها من انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان.

وقد أسهمت المبادرات، التي اتخذتها المنظمة، وخصوصا المبادرتان المتعلقتان بإنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية وإنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، مساهمة كبيرة في تهيئة مناخ مؤات للسلام وللمصالحة بين الطوائف الإثنية في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، تود حكومة بلدي أن تعرب عن ارتياحها لاستئناف الحوار هناك. وهي تشجع الطرفين على مواصلة جهودهما لتحقيق السلام الدائم في المنطقة بما يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أما على قارتنا، فإننا نرحب باحتمالات السلام التي ظهرت في غواتيمالا بعد ٣٥ عاما من الصراع المسلح. وتثني حكومة هايتي على الأمم المتحدة للدور الرائد الذي اضطلعت به في عملية السلام تلك.

وينبغي لمنظمتنا أن تتدخل ليس فقط في الحالات الإقليمية واحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين فيما بين الدول، بل عليها أيضا أن تساهم في العمل على القضاء على الشرور الخطيرة التي من قبيل الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأن تساعد في إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تهدد بقاء الإنسان مثل سباق التسلح النووي. وفي هذا الصدد، تابعت حكومة بلدي باهتمام المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر جنيف لنزع السلاح وقررت أن تصبح من المشتركين في وضع مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة، وهي مقتنعة بأن المعاهدة الموضوعة لهذا الغرض شكلت بالفعل خطوة في اتجاه نزع السلاح النووي. لهذا قمت قبل أسبوعين بالنيابة عن حكومة بلدي بالتوقيع على نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يُعد اعتماد ١٥٦ دولة عضو في منظمتنا لها تعبيرا بليغا عن الرغبة العميقة لدى جميع الدول في بناء عالم أكثر أمانا للأجيال المقبلة.

إن الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات يمثلان أيضا تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وسوف تتزايد بإطراد الحاجة إلى عمل منسق من جميع أعضاء المجتمع الدولي، في سبيل استئصال تلك النوائب. وفيما يتعلق بالإرهاب، طالما أدانت حكومة هايتي بشدة أفعال العنف غير المميز ضد الأفراد الأبرياء، وتعتقد أن الاتفاقات الدولية المعقودة بشأن هذا الموضوع توفر إطارا قانونيا لمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم. بيد أنه، إلى جانب القوانين والعقوبات الجنائية، يجب أن نحاول أيضا إيجاد حل للمشاكل عند منبعها.

ولما كانت البلدان الأعضاء بمنظمة الدول الأمريكية مدركة لخطورة الحالة، فقد عقدت مؤتمرا متخصصا عن الإرهاب، انعقد في ليما، ببيرو، من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد وقّعت جمهورية هايتي على الإعلان الذي اعتمده المؤتمر بقصد منع الإرهاب ومكافحته وإزالته، داخل الإطار الشامل لتطبيق القانون الدولي، واحترام سيادة الدول، ومبدأ عدم التدخل، والتزام الدول التزاما دقيقا بحقوقها وواجباتها. وتؤيد حكومة هايتي أيضا التدابير الجديدة التي أوصى بها المؤتمر الوزاري الذي عقد بباريس في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وفي مجال الرقابة الدولية على المخدرات، أود أن ألاحظ أن جمهورية هايتي تدرك ما يبذله المجتمع الدولي من جهد لمعالجة ظاهرة سوء استعمال المخدرات، والاتجار فيها. وتتزايد بإطراد حاجتنا إلى إقامة إطار متكامل، عن طريق ما يلزم الاتفاقيات، بشن كفاح لا يلين ضد المخدرات في جميع المراحل: الانتاج، والاستهلاك، وسوء الاستعمال، وغسل الأموال، وإعادة تدوير المال، وتسليم المجرمين، والملاحقة القضائية الدولية للمتاجرين، ومصادرة السلع.

إن الاحتفال في العام الماضي بالذكرى الخمسين لمولد المنظمة قد أتاح لنا ليس فقط أن نستوعب سجلها وما بذلته من نشاطات، بل أيضا أن نفتح من جديد مسألة إصلاح الأمم المتحدة، وهو إصلاح لازم لمعالجة تحديات القرن الحادي والعشرين الآخذ في الاقتراب.

وفيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، تود حكومة هايتي التوصل إلى توافق في الآراء حول شكل جديد لتلك الهيئة الهامة، يكون مشجعا على المشاركة النشطة من جميع الدول في جهود المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى إيجاد طرائق ووسائل لإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبينما نعترف بالأعمال الإيجابية التي قام بها المجلس في جوانب مختلفة من التنمية خلال نصف قرن، فإن حكومة هايتي تعتقد أن من المستطاع تحسين أداء المجلس كي يصبح أداة أكثر فعالية في سبيل النهوض بالتنمية المستدامة.

إننا نقف عند نقطة تحول في التاريخ، نواجه عندها مخاطر جسيمة، كما أنها تحفل بعلامات أمل كثيرة. إننا نجهد في هايتي لإعادة الأمل إلى شعبنا، لنقطع تماما الصلة بينه وبين ماض من الآلام والحرمان. وتقع أيضا على جميع الدول مسؤولية جعل إصلاح منظمتنا أمرا واقعا حتى يمكن لها أن تؤذن بعالم أفضل للأجيال القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لتشاد، سعادة السيد صالح كبزابو، أعطيه الكلمة.

السيد كبزابو (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أؤدي واجبا في بداية كلمتي أمام هذه الجمعية الموقرة، وهو أن أقدم لكم باسم وفدي تهاني الحارة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية. إن اختيار شخصكم لم يأت فقط اعترافا بإسهام بلدكم، ماليزيا، في الدفاع عن المثل العليا واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن شعوري للأمم المتحدة، بل جاء أيضا تسجيلا للاعتراف بمواهبكم كدبلوماسي محنك بالامتنان لسلفكم، الأستاذ ديغو فريتاس دو أمارال، على الطريقة الفذة التي تولى بها الإمساك بزمام الدورة التاريخية التذكارية التي شهدت الاحتفال بالعيد الخمسيني لمولد الأمم المتحدة.

وأود أن أثني مرة أخرى، ثناء مستحقا على أميننا العام، الدكتور بطرس بطرس غالى، وأن أكرر له مساندتنا للجهود التي يبذلها في سبيل السلام والتنمية.

واسمحوا لي أن أنقل إلى جمعيتنا رسالة الأمل والتمني بالنجاح من رئيس جمهورية تشاد، الجنرال ادريس ديبي.

إن حياة الأمم كثيرا ما تميزها أحداث تكتب بأحرف من ذهب في سجل تاريخها. من ذلك أن سنة ١٩٩٦ ستكون إحدى السنوات الفصل على طريق تحول تشاد

إلى النظام الديمقراطي. لقد دأبت وفود تشاد في الدورات السابقة على إبلاغ جمعيتنا بانتظام بالتقدم المحسوس الذي يحرز في هذا السبيل. واستطيع أن أؤكد لكم اليوم أن العملية ماضية في سبيلها، وهي تزداد قوة وتصبح كل يوم حقيقة لا رجعة فيها. ويكفيني دليلا على ذلك الاستشارتان الانتخابيتان الهامتان اللتان جرتا في جو من الهدوء والصفاء.

ففي آذار/مارس، أولا، اتخذ شعب تشاد دستورا لنفسه، سمح له بأن ينتخب بعد ذلك انتخابا حرا وديمقراطيا، للمرة الأولى في تاريخه، بالاقتراع العام المباشر، رئيسا للجمهورية من بين ١٥ مرشحا. نعم إن الشعب التشادي، على إثر تصويت مرير التنافس، جرى على مرتين، وقع اختياره على الرئيس ادريس ديبي، الذي جرت توليته رسميا رئيسا لجمهورية تشاد في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، لمدة رئاسة قدرها خمس سنوات.

غير أن العملية لا تزال مستمرة، لأن سكان تشاد سوف يدعون، قبل نهاية العام، إلى انتخاب ممثليهم في الجمعية الوطنية القادمة. وسوف يستكمل انتخاب البرلمان المرحلة الأولى لإقامة المؤسسات المقررة في الدستور.

إن المشاورات السابقة جرت بحضور كثير من المراقبين الدوليين، الذين لاحظوا أنها سارت سيرا مرضيا كما لاحظوا التزام التشاديين بالنظام ونضوجهم السياسي. إن تنظيم العمليات الانتخابية لم يكن ليتأتى دون إسهام من الأصدقاء التقليديين لتشاد، وأذكر في صدارتهم فرنسا، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. إن هذا الإسهام جاء استكمالا للجهود الذاتية للحكومة التشادية، التي تحملت، رغم الضغوط الاقتصادية والمالية الخطيرة الواقعة على كاهلها، جزءا من تمويل هذه العمليات. وهذا هو مكان إزجاء الشكر إلى جميع من أتاحوا، بدعمهم المتعدد الأشكال ومساعدتهم، التوصل إلى هذه النتائج السعيدة. وأنتهز هذه الفرصة لأوجه من جديد نداء ملحا إلى المجتمع الدولي حتى يستمر دعمه لتشاد في تنظيم العمليات التي سيأتي أوانها في المستقبل، ولا سيما الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر.

من المألوف أن يقال إنه لا توجد تنمية اقتصادية دائمة دون ديمقراطية. والديمقراطية كما نعرف جميعا، هي عملية طويلة الأمد دائمة التطور. وعلى ذلك يتزود تشاد ببطء، وصبر، وبخطى تناسبه، ومع مراعاة واقعه، بمؤسسات تساند جهوده في سبيل التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي هي الأسبقية الأولى في برنامج عمل الحكومة.

وهكذا فإن تشاد، شأنها شأن بلدان أخرى عديدة قد وضعت بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز برنامجا للتكيف الهيكلي. كما أنها تفاوضت لتوها مع نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة وأبرمت اتفاقا للتأجيل الجزئي لديونها العام وإعادة جدولته. وقد صممت هذه الإجراءات من أجل ضبط الإنفاق الحكومي وفي نهاية المطاف تخفيض العجز الحالي في الميزانية. والهدف الرئيسي هو تحقيق فائض يتيح لتشاد بناء هياكلها الأساسية الضرورية للنهوض بالأنشطة الاقتصادية وتطويرها. كما أن حكومة تشاد تعيد تنشيط قطاعها الخاص الذي يولد العمالة، وتخصخص المؤسسات الحكومية وتنشط في إصلاح خدمات تحصيل الضرائب وبرامج التنمية الاقتصادية.

ومن الشواغل الأخرى لحكومتي السعي الدؤوب من أجل السلام والأمن. وكما تعلم هذه الجمعية فإن الحرب اجتاحت بلدي لأكثر من عقدين، الأمر الذي قوض بناها الأساسية تماما. وهذا هو السبب في أننا مضطرون للعمل لإعادة السلام والأمن، وهو ما تقضي بالضرورة استعادة السيطرة على الجيش. وبوسعي أن أؤكد للجمعية أننا نبذل الجهود بلا هوادة لتحقيق هذا الهدف. وبفضل البلدان الصديقة والبنك الدولي تم تسريح أكثر من ٠٠٠ ٢١ جندي، وهذه العملية مستمرة بيد أن الغاية من جهودنا في تسريح الجنود ستضيع سدى إذا كان ذلك سيؤدي إلى أن نلقي إلى الشوارع برجال يعرفون كيف يتعاملون مع السلاح ولديهم القدرة على إثارة القلاقل وزعزعة الأمن. ولهذا السبب يجب وضع برنامج على الفور لإعادة إدماجهم في المجتمع. وحينذاك فقط ينجح برنامج الإصلاح، ونكفل أن يكون لدينا في خدمة التنمية جيش منظم يكون بوتقة حقيقية لصهر الأمة: وذلك هو مطمحنا.

ولا بد من التغلب على آثار الحرب، وفي صدر قائمة أولوياتنا إزالة الألغام من مساحة تعادل ربع أراضينا الوطنية. فالألغام التي زرعت أثناء احتلال جزء من بلدنا تظل تقتل وتشوه المدنيين بلا تمييز، والنساء والأطفال منهم بوجه خاص. وهذه حالة تدعو إلى القلق لأنها تعرقل

أي برنامج للتنمية في منطقة لها، رغم هذا، إمكانات هائلة للتعدين والسياحة.

ومن نافلة القول أن أكرر أنه لا يمكن للإصلاح الوطني أن ينجح، إلا بمساعدة المجتمع الدولي.

ورغم المشاكل التي ذكرتها الآن، تصمم تشاد من جانبها بإصرار على العمل من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. المستدامة. وقد قرر شعب تشاد في جو من السلام والحرية أن يتوحد من أجل تنميته. ولتحقيق ذلك نود أن نرى زيادة في المساعدة الخارجية التي تقدم لمساعدتنا على بلوغ نقطة لا نحتاج بعدها إلى هذه المساعدة. فلتساعدونا حتى لا نصبح عبئا ثقيلا على البلدان الممثلة هنا، وهذه هي رسالتنا إلى البلدان المتقدمة.

والأوضاع الدولية تثير قلقنا أيضا. فتشاد ليست وحدها في هذا العالم، وما يحدث في العالم، حتى وإن تجاوزنا، وإن سويت أموره خارج تشاد، يثير قلقنا نحن أيضا. والأزمات العنيفة في شتى بقاع العالم تثير التساؤلات حول ما وصلت إليه الآمال التي ارتفعت يوم انتهت الحرب البادرة. ففي أفريقيا رحبنا بالتقدم المحرز في سبيل استعادة السلام والأمن في بلدان مثل أنغولا وليبريا وموزامبيق. غير أن هذه الإنجازات تحتاج إلى تدعيم. وبوسعنا أن نفعل ذلك إذا عبأنا أنفسنا واضطلعنا بمسؤولياتنا.

ونحن نأسف لحالة الحرب الكامنة في الصومال ومنطقة البحيرات الكبرى. فينبغي أن تبذل جهود صادقة من المجتمع الدولي، وأن تبدي الأطراف المعنية الإرادة السياسية اللازمة لإنهاء مواجهاتها التي يقتتل بسببها الأشقاء.

وهذا التحدي هو نفس التحدي الماثل في البوسنة والهرسك حيث يجب تأييد تنفيذ اتفاق دايتون للسلام تأييدا قويا حتى يستتب السلام الدائم في ذلك الجزء من العالم.

وفي الشرق الأوسط يبدو أن العملية السلمية التي بدأت بالتوفيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين باتت موضع تساؤل في ضوء أحداث الأسابيع الأخيرة. ونحن نحيي المبادرات الدبلوماسية الأخيرة الرامية إلى محاولة إعادة الحوار بين الأطراف المختلفة، رغم النتائج الفاترة. وتحث تشاد هذه الأطراف على احترام التزاماتها بتجنب إشعال المنطقة من جديد.

ويؤيد بلدي تماما الجهود العديدة التي تبذل في مجال نزع السلاح. وبالتالي فقد رحبنا بكل ارتياح بالمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، الموقعة في القاهرة، وبميثاق عدم الاعتداء في أفريقيا الوسطى، الموقع في ياوندي، وباعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هنا في نيويورك، وقد وقعتها تشاد صباح اليوم.

وبالمثل ترحب تشاد، التي تفزعها الأهوال الناجمة عن الألغام، تلك الأجهزة الفتاكة، بالمبادرات المتخذة للقضاء عليها. وعلى هذا نبدي استعدادنا لتأييد أي تدبير يتخذ لتحقيق هذه الغاية.

ولقد كرست التسعينات للسعي إلى ايجاد حلول عالمية للمشاكل الخطيرة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تواجه قسما من عالمنا البشري. وباعتبار تشاد من بلدان الساحل فإنها ترحب ببدء نفاذ اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وترجو أن ترى تنفيذا سريعا لأحكامها.

كذلك نرجو أن يلبي مؤتمر القمة العالمي للأغذية المقرر عقده قريبا، الآمال المعقودة عليه من حيث قضايا الأمن الغذائي وإدارة المياه التي تنشأ عنها في أحوال كثيرة صراعات مهلكة. وينبغي فضلا عن هذا أن نواجه التحديات الجديدة التي تواجه العالم، وهي المخدرات، والجريمة المنظمة والإرهاب، والتعصب الديني. ويبدو أن زيادة التعاون الدولي ضرورية للقضاء على هذه الويلات التي لا يمكن للحكومات وحدها أن تتصدى لها.

وهنا أود أن أتقدم بالتهنئة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لما تقوم به من أعمال من أجل الطفل وخاصة برامجها للتحصين باللقاحات، بما في ذلك برنامج استئصال شلل الأطفال قبل حلول عام ٢٠٠٠. ونشجع منظمة الصحة العالمية أيضا على تعبئة جهودها لاحتواء وباء العصر، الإيدز، والقضاء عليه.

وكانت الذكرى الخمسون لإنشاء منظمتنا فرصة سانحة لأن يفكر المجتمع الدولي في مستقبل الأمم المتحدة وإصلاحها وكيفية تنشيطها.

ولكن، كما في جميع أنشطة الإنسان، لن تستطيع منظمتنا أن تحقق مثلها العليا بالنسبة للسلم والأمن والرفاة وفق ما ورد في الميثاق، وهي المثل التي تتطلع إليها شعوبنا، إلا بتحويل ذلك كله إلى واقع حي.

ولا أستطيع أن أختتم كلمتي دون أن أضم صوتي إلى أصوات كل من سبقوني بالكلام، للإشادة بالعمل الهائل الذي أداه أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالى طوال السنوات الأربع الماضية. فجهوده على جميع الجبهات وتواجده واستعداده وشجاعته قد مكنت منظمتنا من التنبؤ بكثير من الصراعات ومن حلها. وفي هذا الصدد، أريد أن أوضح تماما أن بلدي، تشاد، سيؤيد الأمين العام دون تحفظ.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو سعادة السيد فتح الله جميل وزير خارجية ملديف.

اسمحوا لي بداية، سيدي، أن أعرب عن مدى امتناننا لرؤيتكم تترأسون هذه الهيئة. وإن انتخابكم لشغل هذا المنصب الرفيع لهو اعتراف جدير بمؤهلاتكم الشخصية وخبرتكم، كما هو اعتراف بدور ماليزيا الهام في هذه المنظمة وفي الساحة الدولية. وما من شك لدي أنكم ستقودون عمل هذه الجمعية نحو خاتمة ناجحة.

كما أن من دواعي شرفي أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد دييغو فريتاس دو امارال من البرتغال، على الطريقة المثالية التي اضطلع بها بمسؤولياته الجسام.

كما أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى، على الجهود الدؤوبة التي يبذلها في خدمة قضية السلام والتنمية. وبينما ندرك الصعاب والتحديات المعقدة التي تنتظرنا في السنوات المقبلة، فإننا لا نزال على ثقة بحكمته وأهليته لقيادة هذه المنظمة العالمية من أجل الوفاء بمسؤولياتها وفقا لمبادئ الميثاق. ويتمنى وفد بلدي مخلصا أن يكون النجاح حليفه في جهوده.

لقد احتفلنا بفخر في العام الماضي بإنجازات ٥٠ سنة. وإذ نبدأ ببطء العد العكسي للاحتفال بالعيد المئوي للأمم المتحدة باسم الأجيال القادمة، فإننا نرى أنفسنا، مصادفة، على عتبة قرن جديد أيضا. ويشعر وفد بلدي أن هذه الفرصة هي فرصة فريدة لنا جميعا لكي نكرس أنفسنا من جديد لمبادئ ومقاصد الميثاق، بمزيد من العزم والالتزام بتعزيز الأمم المتحدة لكي يتسنى وقف، وعكس مسار، الاتجاهات العدوانية في العلاقات الإنسانية التي أوجدت الكثير من البؤس والدمار في الماضي، ولكي يتم القضاء على أوجه عدم الإنصاف القائمة بين الأمم والشعوب، وتهيئة جو جديد من التسامح والاحترام المتبادل، وتوليد شعور جديد بتقاسم المسؤولية من أجل التنمية والتقدم.

وخلال السنوات الـ ٥٠ الماضية، أصبح حجم المنظمة أربعة أمثال ما كان عليه، وأصبحت أكبر منظمة تمثيلية وبالتأكيد المؤسسة العالمية الوحيدة التي تخدم هدف صون السلم والأمن الدوليين. وهذه المنظمة الدولية حقا لديها قدرات هائلة لتعبئة الجهود الدولية لمعالجة المشاكل العالمية المتصلة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها تمتلك إمكانية تعزيز المعايير العالمية لحقوق الإنسان بالرغم من الاختلافات بين الأمم والمجتمعات في الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية. وباعتراف الجميع، مرت المنظمة بأوقات عصيبة، وعانت عدة نكسات خلال وجودها. ومع ذلك، وبانهيار الحرب الباردة التي ظل شبحها يخيم على المنظمة لأكثر من أربعة عقود، برزت بيئة أكثر مواءمة، تمكننا من الاستجابة بصورة جماعية لتحديات المستقبل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيدو (النيجر).

إن بلدي من أصغر البلدان، وأقل البلدان نموا في هذه المنظمة. فالأمم المتحدة بالنسبة لنا منظمة بالغة الأهمية لحماية سيادتنا، واستقلالنا، وسلامتنا الإقليمية. وهي بالنسبة لنا، حامية الحرية والعدالة، وعلى الأخص للضعفاء والمستضعفين. وهي منارة أمل لمئات الملايين من الناس في العالم النامي الذين يحلمون بعالم أفضل خال من الجوع والمرض. ولذا نشعر بالحاجة لتعزيز وتجديد وإصلاح المنظمة باستمرار لكي تكون أكثر فعالية وأكثر ديمقراطية، وعلى أهبة الاستعداد للرد والاستجابة دون تحيز للحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وإذ كنا نأخذ هذا في الاعتبار فقد انضممنا للمبادرة، التي يعود تاريخها الى ١٩٧٩ والرامية الى إدراج بند في جدول الأعمال بشأن مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن والزيادة في عضويته. ويرحب وفد بلدي بعملية الإصلاح والتكيف الجارية حاليا، ويأمل أملا خالصا ألا يترتب على هذه العملية أي مساس بمبادئ الميثاق، التي تؤكد على التعددية والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، بما في ذلك مصالح الدول الصغيرة. وفي هذا السياق، يرى وفد

بلدي أن الاقتراح الذي قدمته إيطاليا في الفريق العامل المعني بإصلاح وإعادة تشكيل مجلس الأمن يستحق اهتمامنا ونظرنا الدقيق. وما من شك أنه كلما ازداد طابع الأمم المتحدة التمثيلي، إزداد طابعها الديمقراطي، وكلما زادت مسؤوليتها، زادت فعاليتها، وبذلك تفيدنا جميعا، صغارا وكبارا، ضعفاء وأقوياء، أغنياء وفقراء.

وإصلاح المنظمة وحده لن يحقق الغاية المنشودة ما لم يتحقق وفاء الدول الأعضاء بتعهدها بالدفاع عن مبادئ الميثاق والامتثال لها. ونحن نشعر بالقلق لأن المنظمة تمر الآن بأسوأ أزمة مالية في تاريخها. ويجري تذكيرنا بأن السبب الرئيسي لأزمتها المالية هو عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. وفي حين أن وفد بلدي يتعاطف تعاطفا تاما مع تلك البلدان التي تواجه صعوبات حقيقية، فإننا نشير الى أن العدد الأكبر من الحالات التي لا تسدد فيها الدول متأخراتها هي حالات دول قادرة على الدفع. ونشير مع الأسف الى أن أغنى دولة عضو في هذه المؤسسة هي من بين تلك الدول التي تقصر في دفع المبالغ المستحقة عليها وترفض دفعها. ومن سخرية الأقدار أن يصبح لازما تحميل آثار هذه الأزمة المالية الحادة للدول الأصغر والأفقر في المنظمة على نحو يضر بها كثيرا وهي التي تجبر في حالات عديدة، في ظل الجدول الحالي للأنصبة المقررة، على دفع مبلغ يفوق نصيبها العادل. ويسرني أن أقول إن بلدي، بالرغم من موارده المحدودة والصعوبات الاقتصادية المتكررة التي يواجهها، يواصل دفع اشتراكاته المقررة بالكامل، ونحن على اقتناع بأنه بالموارد والجهود وحدهما يمكن إحراز النتائج.

وريثما يتحقق ذلك، يعتقد وفد بلدي أن جهود المجتمع الدولي المتعلقة بإصلاح الأداء الإداري للأمم المتحدة وأداء ميزانيتها، ينبغي أن تستهدف الاستفادة من الموارد الشحيحة للمنظمة على نحو أكثر كفاءة. وفي هذا الصدد، فإن جهود الأمين العام لجعل الأمانة أصغر وأصلب عودا وأكثر فعالية وأقدر على الاضطلاع بالمهام الجسام المنوطة بها إنما هي جهود جديرة بالعرفان. وكما نرحب بالتدابير المتخذة مؤخرا من أجل القضاء على النوافل وأوجه الإزدواجية والتبديد، لأن المنظمة السليمة هي وحدها التي يمكنها أن تكفل نجاح مهمتها.

ولم يسبق للعالم من قبل أن أتاح فرصة أكبر من هذه الفرصة السانحة اليوم لمعالجة المشاكل والتحديات الإنمائية الهامة. ولقد أكد المجتمع الدولي على أهمية وجود نظام متجدد النشاط ومعزز للتعاون الدولي من أجل التنمية. والشهادة على قوة هذه الرغبة تتمثل في مجرد انعقاد هذا العدد الكبير من المؤتمرات الدولية الرئيسية خلال السنوات القليلة الماضية والتصميم الجماعي الموثق فيها. فقد عززت نتائج هذه الاجتماعات مفهوما مشتركا للتنمية الاقتصادية المستدامة من أجل ترقية البشرية ككل. ومع ذلك، وبالرغم من جميع هذه التطورات الإيجابية على الساحة الدولية الاقتصادية والاجتماعية، فإن وفد بلدي على اقتناع بأن هذه البرامج الطموحة لن تؤدي الى إحداث أي تغيير ما لم تُدعم بالموارد اللازمة والإرادة السياسية الكافية. ونرى أيضا وجوب تنسيق جميع أنشطة التعاون الدولي الاقتصادي والإنمائي، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وربطها ربطا وثيقا باستراتيجيات وبرامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فإن هذه المنظمة، مهما يكن من أمر، تظل أكثر المؤسسات تمثيلا.

وفي حين قدمت العولمة وعملية تحرير الاقتصاد العالمي لبعض البلدان النامية فرصة الاضطلاع بدور أبرز في الاقتصاد العالمي، فإن أقل البلدان نموا - وهي فئة البلدان التي ينتمي اليها بلدي لسوء الحظ - ما زالت مهمشة. فمستوى المعيشة في أقل البلدان نموا قد انخفض في الواقع على مر السنين، كما تفاقم مستوى الفقر في العديد من هذه البلدان بسبب النمو الاقتصادي البطيء، الذي كان بدوره متأثرا بعوامل خارجية. وقد جاء الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية على مر السنين فعمل على زيادة تفاقم ظروف أقل البلدان نموا في وقت كانت فيه في مسيس الحاجة للمعونة.

وإذا ما سُمح لهذه الحالة غير المؤاتية بأن تستمر أمكن أن تترك آثارا مفجعة على البلدان من أمثال ملديف التي تكون مواردها شحيحة جدا وهياكلها الأساسية هشة. لذلك لا يسع وفدي إلا أن يدعو الى القيام على سبيل الأولوية بتنفيذ مختلف التعهدات الإنمائية الدولية، مثل ما جاء منها في إعلان وبرنامج عمل باريس لأقل البلدان نموا في التسعينات. وقد حظيت تلك التعهدات بالتأييد في مختلف المؤتمرات العالمية التي انعقدت مؤخرا. ومن المسلم به أن تحرير التجارة قد أدى الى مزيد من التجارة. غير أن التحرير أصبح يعني أيضا ضياع الميزة الوحيدة التي كانت تتمتع بها أقل البلدان نموا - أي إعطائها مركزا مميزا - وما يترتب على ذلك من فقدانها لأسواقها. وبذلك يكون التحرير قد أسهم بالفعل في تهميش العديد من البلدان النامية.

إن ما تواجهه الدول الصغيرة، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة، من عقبات متأصلة وما تعانية من ضعف في المناعة لمما يجعلها جديرة بعناية خاصة. فالدول الجزرية الصغيرة، مثل دولتنا، تحتاج الى معاملة تفضيلية لئلا تفلت منها المنجزات التي حققتها بعناء.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أعرب عن الحاجة الى إجراء فحص دقيق لمعايير إضفاء مركز أقل البلدان نموا، والمسائل المتصلة به، بما في ذلك عملية الحذف من هذا المركز، حرصا على إنصاف أفقر البلدان من بين البلدان الفقيرة عندما يجري استعراض المعايير في العام المقبل. فمؤشر دخل الفرد المستخدم في تصنيف البلدان لأغراض المساعدة لم يعد كافيا، وخاصة في حالة الدول الصغيرة. فهو يقصر عن إبراز المشاكل الخاصة التي تواجهها هذه البلدان، وضعفها أمام الصدمات الخارجية. وفي هذا الصدد، لعله يتسنى إعداد واستخدام مؤشر يُقاس به ضعف المناعة أو سرعة التأثر، الى جانب معايير أخرى، بغية تقليص أوجه النقص هذه الى الحد الأدنى.

ومن جهة أخرى، فإن العديد من أشد البلدان فقرا بلدان لا تزال عالقة في شبكة من الديون الخارجية ويستبعد أن تتمكن في أي وقت من تخليص نفسها منها. ويعتقد وفدي بأنه يتعين اتخاذ مزيد من الخطوات لتخفيف عبء الدين عن كاهل أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية، وذلك بزيادة تدابير الفرج من المديونية من جانب المقرضين الثنائيين، وزيادة اشتراك الوكالات المتعددة الأطراف في هذه المسؤولية. وبوسع البلدان المتقدمة النمو أيضا أن تساعد في القضاء على تلك الحالة بإزالة الحواجز التي لا تزال تفرضها على الواردات من البلدان الأقل نموا وبخاصة تلك التي ترزح تحت أعباء الدين الخارجي.

ولا يمكن القضاء على الفقر بالإحسان وحده بل أيضا بالتعاون. وفي هذا السياق، نرحب بمقترح بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرامي الى تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف في العقدين المقبلين.

ونحن ملتزمون التزاما كاملا بجهود المجتمع الدولي لحماية البيئة العالمية، وخاصة عن طريق بناء قدرة الأمم المتحدة للنهوض بالتنمية المستدامة للجميع. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في هذا المجال، ونتطلع قدما الى المؤتمر المقبل الذي سيعقد في عام ١٩٩٧ لاستعراض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ووفدي لعلى ثقة أن عملية الاستعراض هذه سوف تعطي فرصة للمجتمع الدولي لإعادة تكريس نفسه مرة أخرى للحفاظ على البيئة العالمية. ولا يمكن تحقيق نتائج مشجعة على جميع الجبهات في مواجهة هذا التحدي الهائل إلا ببذل جهود متضافرة. ومسألة البيئة مسألة هامة في نظر ملديف. ونحن مدركون للحالة الهشة لجزرنا، ونأمل أن نتمكن من حمايتها من الأخطار المحتملة التي تنجم عن الاحترار العالمي وارتفاع منسوب البحر. ونحن مصممون أيضا على إبقاء بيئتنا بيئة ودودة نظيفة وغير ملوثة. ومع أن رقعة اليابسة لدينا محدودة للغاية، يسعدني أن أذكر أننا في ملديف قد بدأنا في كانون الثاني/يناير من هذا العام برنامجا لزرع مليون شجرة خلال فترة ثلاث سنوات؛ وافترض أنه إذا بدأت جميع البلدان الممثلة هنا ببرامج مماثلة بواقع أربع شجرات لكل شخص سيكون العالم أكثر خضرة وأنظف خلال فترة عشر سنوات.

أما أهمية نزع السلاح للحفاظ على السلم والأمن العالميين وصونهما فهي في غنى عن التشديد والإبراز. ونعتقد أنه بإبرام المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمفاوضات الجارية حاليا بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي الى أجل غير مسمى، أصبح المجتمع الدولي يؤكد الآن من جديد التزامه بنزع السلاح على نطاق عالمي ويجدد الآمال في القضاء النهائي على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتسر وفدي النهج الإيجابية التي اتبعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الرغم من عدم الوصول الى توافق الآراء. ويسرنا أيما سرور أن المعاهدة أصبحت الآن مفتوحة للتوقيع.

ونود أيضا أن نثني على الأمم المتحدة لدورها في إزالة الألغام وتطهير الأراضي منها ونهنئ المشتركين في هذا النشاط المحفوف بالأخطار على شجاعتهم وتفانيهم. فالألغام البرية المضادة للأفراد سببت معاناة إنسانية كبيرة ولا تزال تشوه عددا كبيرا جدا من الرجال والنساء والأطفال وتتسبب في إصابتهم بالعجز. ونتطلع الى فرض حظر عالمي على هذه الأداة المروعة والوحشية من أدوات القتل.

ووفدي ملتزم التزاما شديدا بمفهوم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلام، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لمناشدة جميع مناطق العالم، وخاصة بلدان منطقة جنوب آسيا التي ننتمي اليها، بذل كل جهد ممكن لتحقيق إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المقترحة في جنوب آسيا دون مزيد من التأخير.

إن الصراع الداخلي الذي تولده وتذكيه العوامل الإثنية والدينية وغيرها من العوامل، هو اتجاه ظهر مؤخرا مسببا سعيرا كبيرا في بعض أجزاء من العالم. وبينما تتلمس منظمتنا البحث عن آليات للاستجابة للضرورات الناجمة عن ذلك. لا ينبغي لنا أن نتجاهل التهديدات الخطيرة الناشئة من تجار المخدرات والإرهابيين والمرتزقة، وخاصة في الدول الصغيرة. ففي السنوات القليلة الماضية ازدادت الحوادث الإرهابية بصورة تبعث على الجزع. ووفدي مقتنع تماما بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لمكافحة الإرهاب. ومن هنا فإن التبكير ببدء نفاذ اتفاقية مناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، سيمثل خطوة الى الأمام في التصدي لهذه التهديدات. ونحث جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية بعد، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، يود وفدي أن يدعو الى اتخاذ أشد إجراء دولي ممكن ضد تجار المخدرات الذين لا يقومون فحسب بتسميم نسيج الحياة البشرية بل يستنزفون أيضا القدرة الانتاجية الكامنة وفرص الازدهار لدى الأمم باستغلالهم العناصر الأضعف في مجتمعاتنا.

ومع أن وفدي يشعر بقلق بالغ إزاء أعمال العنف الأخيرة التي حدثت في فلسطين وفي الأراضي المحتلة ونجم عنها وفاة وجرح المئات من الرجال والنساء والأطفال، فإنه يسره أن يلاحظ أنه على الرغم من الصعوبات الجمة القائمة لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط تسير قدما. ولنا وطيد الأمل في أن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن تنفيذا كاملا ودون مزيد من التأخير.

إن الدور الهام والحيوي الذي يقوم به مؤيدو عملية السلام، وخاصة الولايات المتحدة، جدير بالتقدير والثناء من لدن المجتمع الدولي ولا ينبغي إغفاله. ووفدي مقتنع بأن دورهم الإيجابي سيظل فعالا في نجاح عملية السلام. وفي نفس الوقت، نرى أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها الهام المتمثل في توفير الوسائل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل استعادة حقوقه الثابتة، بما فيها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولة ذات سيادة تعيش مع جيرانها في سلام ووئام.

أما الحالة في البوسنة والهرسك، فإنها مشجعة ولكن علينا أن نظل يقظين. فقد مهد اتفاق دايتون بالفعل الطريق أمام إحلال السلام الدائم في البوسنة. بيد أن الوفاء بالتزامات المجتمع الدولي شيء هام جدا لتحقيق وتوطيد دعائم السلام الكامل. ونعتقد أيضا أن من المهم واللازم جلب المسؤولين عن الفظائع وجرائم الإبادة الجماعية أمام العدالة لنيل عقابهم.

ولا يزال وفدي مقتنعا بأن الأمم المتحدة هي أعظم مؤسسة عالمية قابلة للبقاء ويمكن الاعتماد عليها اليوم. ونحن جميعا نتحمل مسؤولية السماح لهذه المنظمة العالمية بأن تقوم بدور نشيط ومركزي أكبر في تشكيل وتدعيم التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية. كما أننا على اقتناع بأن المساعي المتفانية والمشتركة للمجتمع الدولي، التي مكنت الأمم المتحدة من البقاء طوال ٥٠ سنة مضت، ستلهمنا جميعا نحو آفاق أعظم من الوحدة والتعاون للحفاظ على مبادئ الميثاق والتمسك بها، وتعزيز مقاصده، وتقوية المنظمة، حتى تتمكن من خدمة وتعزيز رفاه شعوب العالم على نحو أفضل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون القانونية والحكم المحلي لغرينادا، سعادة السيد رافائيل فليتشر.

السيد فليتشر (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشكل الفضيلة أعظم شكل من أشكال القوة البشرية. بل إن أصل الكلمة الانكليزية "Virtue" ذاته يعني ضمنا قوة الرجال - لا مجرد القوة الجسدية، بل القوة المعنوية. وفيما يتعلق بالتعامل الإنساني، إنها لحقيقة معترف بها على نطاق واسع أن أعظم قدر من القوة يتحقق عندما تزود الفضيلة بالوسائل اللازمة. هذا هو المفهوم الذي أدى إلى ميلاد الأمم المتحدة، وأوحى بأعمالها النبيلة، والذي يستمر بصفة عامة في توجيه عملياتها. وعلى ذلك كان احتفالنا في السنة الماضية بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يمثل، أساسا، تعبيرا جماعيا عن الاعتزاز بالحكمة المتجسدة في تلك الحقيقة القوية، كما كان يمثل تأكيدا صريحا للالتزام المشترك من جانب الأمم الأعضاء بالعمل وفقا لمبدأ توطيد الفضيلة بإمدادها بالوسائل اللازمة.

وفي هذا السياق، إنه لشرف عظيم لي أن تتاح لي فرصة مخاطبة هذا التجمع الموقر للغاية، أي دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين. وتعتبر هذه المناسبة بحق أهم مناسبة في التقويم السنوي العالمي للمداولات السياسية.

ووفد بلدي يود أن يحمل إلى هذه الجمعية تحيات غرينادا، حكومة وشعبا، وأن يتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وقد تأثرنا بصفة خاصة للطريقة التي أدار بها السيد دييغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال شؤون الجمعية العامة في دورتها الخمسين، وننتهز هذه الفرصة لكي نشكره على الكيفية التي أدار بها مداولات تلك الدورة.

كما يعرب وفدي عن تقديره وشكره للأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى، على بصيرته واستعداده لمواجهة التحديات العديدة الماثلة أمام المنظمة في الآونة الأخيرة، ولا سيما على تفانيه في السعي من أجل حل المشاكل العالمية في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية.

تُعقد هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة في ظل خلفية بيئة عالمية متغيرة باستمرار. وبصرف النظر عن هذا كله، توجد من ناحية، روح تعاون دولي، ومن ناحية أخرى، درجة عالية من تلاقي مُثل عديدة من قبيل مُثل تأسيس وتعزيز الديمقراطية، ودعم وتوطيد التكامل الاقتصادي والوئام السياسي، واتباع وممارسة تعددية جديدة. ومع ذلك يجب أن نقول بوضوح إن الهدف النبيل المتمثل في تحقيق الديمقراطية والسلم والرخاء على الصعيد العالمي هدف لا يمكن تحقيقه إلا بقدر كبير من المساعدة من جانب البلدان المتقدمة عاملة في تعاون مع البلدان الأقل حظا.

وفي الوقت الحاضر، تواجه عدة بلدان نامية صغيرة أعضاء في المنظمة مشاكل اقتصادية حادة. وليست هناك حاجة لأن نؤكد من جديد على أن الإجراءات التي تستهدف تحقيق استقرار اقتصاداتها وتهيئة الظروف للنمو والتنمية المستدامين فيها تكون لها آثار أليمة جدا على الجماهير. بيد أن هذه الآثار يمكن التخفيف منها وجعلها محتملة، فيجمل بنا أن نبرز على وجه التخصيص البعد الإنساني في هذا المقام.

لقد ركزت الإدارة الجديدة في غرينادا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٥، اهتمامها على تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية وعلى إعادة بناء اقتصادنا. وراحت حكومتي تضع استراتيجيات وآليات وإجراءات لزيادة الشفافية والمساءلة في أعمال الحكومة. ثم أن حكومتي ملتزمة باحترام الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، بالإضافة إلى احترام العناصر الأخرى للمجتمع المدني، مثل حرية الصحافة، وحرية التعبير، والعملية الديمقراطية المفتوحة والنزيهة، وسيادة دستورنا في ظل المولى عز وجل، والأداء الفعال لنظامنا البرلماني، الذي يرسمه دستورنا بالتحديد وبوضوح.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تستهدف سياساتنا الوطنية أساسا تشجيع الأفراد والأعمال على زيادة عائدات المشاريع والجهود بأقصى قدر ممكن. وقد اعتنقنا الفكرة القائلة بأن النهوض بالمشاريع الصغيرة من السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. وقد بدأنا مؤخرا، برنامجا للمشاريع الصغيرة، بتقديم مبلغ متواضع لمساعدة المستثمرين، وخاصة الشباب منهم، على بدء مشاريعهم المختلفة. ونأمل أن ينجح البرنامج، ومن ثم يسهم في تنميتنا الاقتصادية العامة، وعلى الصعيدين المادي، والثقافي - النفسي. وتقدم هذه المعاملة التفضيلية إلى الشباب لإيجاد ثقافة تقوم على الثقة والابتكار الخلاق والمشاريع الهادفة. كما نسعى بنشاط لزيادة الفرص التي تمكن القطاع العامل من سكاننا من تحقيق مستوى معيشة أعلى.

لقد حددت حكومتي لنفسها أهدافا محددة، تتضمن نموا قطاعيا متكاملا ومتوازنا، ونظاما تعليميا وثيق الصلة بمقتضيات العصر وقادرا على التكيف، وصحة للجميع، وتخطيطا وتنمية للموارد البشرية الاستراتيجية. وفي هذا المجال الأخير، تُعطى الأولوية لإيجاد قوة عمل تتوفر لها المهارات الكافية والقدرة على الانضباط في العمل.

وبينما نقدر أن مسألة التنمية الاقتصادية وتنمية الفرد تعتبر، أولا وقبل كل شيء، مسؤولية وطنية، فإننا ندرك تماما بأن مواردنا المحلية المحدودة تشكل عائقا كبيرا في سعينا للوفاء بهذا الالتزام.

وبناء عليه، نطلب جديا إلى العديد من وكالات الأمم المتحدة المنخرطة في هذه الأنشطة وفرادى الحكومات أيضا، بل نحثها، أن تواصل تزويدنا وتزويد الآخرين الذين هم في نفس الموقف بنوع المساعدة اللازم للوفاء

على نحو مرض بالطلب المتزايد على المجموعة العريضة من الخبرات التي تعد حيوية لتنميتنا الوطنية.

إن الحقائق القاتمة المتمثلة في شحة موارد البلدان الصغيرة جدا حقائق معروفة جيدا، إلا أنها تزداد وضوحا في هذه الحقبة المتسمة بتحرير التجارة وعولمة الإنتاج.

وأن كلتا هاتين الظاهرتين، بالصورة التي تفهمهما وتفسرهما بها البلدان المتقدمة النمو، تذكراننا على نحو مروع ليس فقط بحالة الاعتماد المؤسسي غير المتبادل التي نجد أنفسنا فيها في عالم يصبح متسما بالترابط والاعتماد المتبادل بصورة متزايدة بل وأيضا بمدى ضعف مناعتنا إزاء خطر التهميش الاقتصادي. وهكذا، فإننا لا نجد أي غضاضة في تكرار القول والمناداة بضرورة معالجة مسألة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما تلك الدول الواقعة في منطقة البحر الكاريبي حيث أن من بين السمات البارزة التي تتصف بها ظروفنا الخاصة ضعفنا الدائم أمام الكوارث الطبيعية وما تسببه من الدمار.

ولم تكن الحاجة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية وإلى تحويل الموارد الحقيقية من الشمال إلى الجنوب ماسة أبدا بقدر ما هي عليه الآن. والواقع أن أبعاد تلك الحاجة هائلة سواء من حيث الانتشار أو الشدة بحيث أن تحويل الموارد المشار إليها هنا لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس مفهوم قيام نظام عالمي جديد على النحو الذي تصوره أصلا، وأعرب عنه من حيث المبدأ، رئيس غيانا، فخامة الدكتور تشيدي جاغان، واعتمدته جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

ولا شك أن هذا الأمر يستلزم المزيد من التفصيل، والمرجو من بلدان الشمال خاصة أن تنظر في هذه المسألة بأسلوب منهجي وموضوعي. والمتطلبات المفاهيمية للنظام العالمي الجديد تتضمن ما يلي: إحداث تغيُّر بنّاء في التفاعل بين الشمال والجنوب؛ وإقامة أساس جديد للتفاعل؛ وإيجاد منحى أخلاقي جديد في علاقة كل منهما بالآخر؛ وقيام شراكة حقيقية، شراكة تستبعد استغلال أي شعب من قِبل شعب آخر وتسعى بدلا من ذلك إلى النهوض المتبادل بالشعوب المعنية.

ونقول هنا صراحة وعلى نحو أكثر تحديدا إن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تساعد البلدان الأقل نموا في المجالات التالية: أولا، التخفيف من عبء الديون بطريقة أو بأخرى؛ وثانيا، تقديم المساعدة من أجل إيجاد مراكز للاستثمار، وتدريب الموارد البشرية، والتدريب على كيفية زيادة كفاءة الاقتصاد وقدرته على التجاوب وشفافيته؛ وثالثا، تقديم المساعدة التقنية إلى الاقتصادات الصغيرة لمساعدتها في التحول نحو الاندماج والمشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي الذي أصبح يتصف على نحو متميز بما يسمى بالتجارة الحرة. ويجب عدم استبعاد البلدان الصغيرة من العمليات التي لا تملك توجيهها لصالحها أو التأثير فيها بفعالية كي تتجنب الآثار الضارة لتلك العمليات. وهذه ليست سوى بعض من المعتقدات التي يقوم عليها مفهوم مقترح النظام العالمي الجديد.

والمعروف أن الموز هو مصدر رزق لنسبة كبيرة من شعب منطقة البحر الكاريبي، ولا سيما المنطقة دون الإقليمية لمنظمة دول شرقي البحر الكاريبي. وهكذا فإن التحدي الحالي الذي تواجهه ترتيباتنا الخاصة بشأن تلك الفاكهة في أوروبا إنما يعبر عن شعور بعدم الاكتراث بنا بل بالعداء نحونا. إن غرينادا، والعديد من الدول الأخرى المتأثرة تأثرا كبيرا الآن، قد تعاونت بشأن مسائل عديدة مع نفس هذه البلدان التي تشن الآن بلا هوادة هجوما متعمدا على الترتيب التفضيلي لصالحنا، الأمر الذي يشكل تهجما على رفاه نسبة كبيرة من أبناء شعبنا وعلى مصدر رزقهم.

ولا حاجة البتة إلى تذكير الجمعية بوجود علاقة مباشرة بين التدمير المبكّر لصناعة الموز عندنا وخير وسلامة عمليتنا الديمقراطية، وبالتالي ديمقراطيتنا نفسها. إن التزايد الكبير في عدد الجرائم والآفات الاجتماعية الأخرى قد ثبت أنه يؤدي إلى زيادات مقابلة في التورط في الاتجار بالمخدرات غير المشروعة واستعمالها. ونحن نفضل بالتأكيد أن نمنع ظهور هذه الحالات بدلا من أن نهدر طاقاتنا ومواردنا النادرة في القيام بعمل علاجي لاحتواء واستئصال التهديد الذي أصبح الآن ماثلا دائما باتساع ثقافة الانغماس في استعمال المخدرات.

ولا مراء في أنه توجد أهداف أخرى وأكثر أهمية يتعيَّن تحقيقها إلى جانب حماية اقتصاد السوق. وهذا ينطبق على جميع البلدان، البلدان المتقدمة النمو منها فضلا عن البلدان الأقل نموا. ولقد حان الوقت الآن للقيام بعمل جاد من أجل التخفيف من الفقر والحرمان اللذين ينتشران على نطاق واسع في جميع أرجاء العالم، ولو أنهما أكثر

انتشارا في البلدان النامية. ويجب تنشيط هذه العملية فورا بغية كفالة أن يكون التقدم الاقتصادي مدعوما بالعدالة الاجتماعية. فالتخلص من العوز؛ والصحة الطيبة؛ والتعليم الحق؛ والبيئة النظيفة؛ والقضاء على آفة المخدرات غير المشروعة، فضلا عن البطالة والعمالة الناقصة؛ والتمتع على نحو أفضل وأوسع بحقوق الإنسان الرئيسية: هذه هي الأهداف التي ينبغي أن نسعى سعيا دؤوبا وثابتا إلى تحقيقها.

وفي هذا السياق، تدرك حكومتي واجباتها ومسؤولياتها. ونحن على اقتناع بأنه من خلال الإدارة الحصيفة لمواردنا المحدودة جدا، واعتمادا على رغبة شعبنا في العمل الجاد وعلى وجود قيادة سياسية واضحة وتوجيه مخلص وملهم ومن جانبنا - مع تعزيز هذا كله بالمساعدة من حكومات صديقة ووكالات مانحة - فإننا سنضع بلدنا، على مر الوقت، على الطريق السليم نحو النمو الحقيقي.

ويسر وفد بلدي أن يذكر في هذا الصدد أن بعض التحسن قد أحرز بالفعل، وأن حكومتنا تتطلع نحو تحقق معظم الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في المستقبل غير البعيد، وبذلك يصبح بوسعنا أن نواصل بفعالية توخي الأهداف الأخرى التي ترتقي على نحو كبير بنوعية حياة شعبنا.

وفي سياق الجهود الدولية الجماعية المبذولة من أجل تحقيق نوع من التنمية المستدامة في البلدان الأقل نموا، من المفيد الإشارة إلى مؤتمر القمة لمجموعة السبعة الذي انعقد مؤخرا في ليون، فرنسا، حيث تركّزت معظم الجهود على النظام العالمي الجديد.

لقد اتفق قادة أقوى دول العالم على أنه من الضروري تماما في ظل الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة التحكم بالنتائج السلبية وتجنب مخاطر الاستبعاد سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي. ومن البادي أن بلاغهم المعنون "العولمة لمنفعة الجميع"، يبشر ببداية نظام جديد لصالح البشرية.

وترحب غرينادا بالمناقشة التي أجريت بشأن معونة التنمية - وبصفة خاصة مع المسؤولين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - ويثلج صدرها أنه تم في هذه المناقشات تحديد الطرائق الكفيلة بإقامة مشاركة جديدة من أجل التنمية تستند إلى تشاطر المسؤوليات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات المتعددة الأطراف.

وإن تعهُّد مجموعة البلدان السبعة بضمان تدفقات ملموسة من المعونة الحكومية لتنمية أشد البلدان احتياجا حسن التوقيت تماما ويستأهل كل الترحيب. فهل نجرؤ نحن في الجنوب على النظر إلى هذا الإعلان من جانب مجموعة السبعة باعتباره ليس مجرد تعهُد شرفي بل، فيما يجاوز ذلك، إعرابا عن الانضمام إلى النظام العالمي الجديد الذي ارتآه أحد أبناء الجنوب ذو الرؤى والذي يؤكده الآن ما يحدث في الشمال من تجلي الفضيلة ببريق جديد؟ ويأمل وفدي أن يكون ذلك أملا صادقا.

لقد انقضى عدد من السنين دون أن يطرأ أي تغيير ملموس على هيكل أحد أهم أجهزة هذه المنظمة؛ وأقصد هنا مجلس الأمن. وفي هذه الأثناء مرت الساحة السياسية الدولية والبيئة الاقتصادية الدولية ببعض التحولات العميقة البالغة الأثر. وتعتقد غرينادا اعتقادا قويا أنه إذا أريد للمنظمة أن تعكس حقائق الواقع الجغرافية - السياسية والاقتصادية الجديدة لعالمنا المعاصر ينبغي إجراء تغييرات الآن، وخاصة في مجلس الأمن. ولهذا يعرب وفدي عن تأييده الجازم للإصلاحات التي يجري القيام بها حاليا وكذلك لتلك التي يجري التفكير فيها فيما يتصل بمنظومة الأمم المتحدة.

وفي شهر تموز/يوليه من هذا العام، اتخذ الاتحاد الأوروبي، عن طريق برلمانه، قرارا بتأييد النداء بمشاركة جمهورية الصين في المنظمات الدولية. وتعتبر حكومة وشعب غرينادا هذا الإجراء من جانب الاتحاد الأوروبي تطورا هاما للغاية. ونحن نرحب بهذا التطور ونثني على الاتحاد الأوروبي من أجله. والواقع أن ذلك الإجراء يشجعنا لأن نداء غرينادا المـُلح، الذي كررته دوما خلال السنوات الماضية في كل المحافل المختصة تضخم الآن فأصبح نداء صادحا من أجل العدالة الأخلاقية، على نقيض نفعية سياسات القوة والمصلحة الاقتصادية والتلاعب التشريعي في السنوات الماضية.

وما فتئت جمهورية الصين طوال سنوات عديدة تبدي التزامها بقيم ومبادئ هذه الهيئة. والواقع أن شعب جمهورية الصين الشجاع، في مواجهة التهديدات وأعمال العدوان الفاضحة، اختار بشجاعة أن يسير على درب الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان واشترك مؤخرا

في الانتخابات الرئاسية في بلده التي كانت علنية حرة ونزيهة.

وإن المنجزات الاقتصادية التي حققها هذا البلد الشجاع البالغ تعداده ٢١,٣ مليون نسمة معروفة جيدا على نطاق واسع. لذلك لا يمكن أن يوجد شك في قدرة شعب جمهورية الصين على تقديم إسهامات ملموسة في أعمال الأمم المتحدة. وبالنسبة لاستعداده لتقديم إسهامات ملموسة فإن هذا أيضا لا يمكن أن يكون محلا للشك. وقدم الدليل على ذلك بأكثر من طريق، كما أثبت إخلاصه. وهو جدير بالحق في المشاركة في مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها. وإن استمرار حرمانه من هذا الحق من شأنه مواصلة حرمانه من العدالة داخل أسرة الأمم.

ولا توجد القوة المتفوقة إلا حيث يوجد تميُّز متفوق من نوع ما. وجمهورية الصين قد أظهرت قدرا معينا من القوة المتفوقة مستمدة من الفضيلة وليس من القوة المادية. ولذلك فإن غرينادا، حكومة وشعبا، تحض هذه الجمعية حضا لا لبس فيه على أن تكفل مشاركة جمهورية الصين في وكالات منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها.

وتصبح السياسة المعاصرة أشد تعقدا بمرور كل سنة، ولذلك فإن حلولها ذات الصلة تزداد تعقدا بنفس القدر. وفي هذا الصدد يثني وفدي بوجه خاص على جهود الأمم المتحدة سعيا لتحقيق قدر ما من السلام والأمن في أجزاء مختلفة من العالم. إن أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية وبعثاتها للسلام، من هايتي إلى جمهورية يوغوسلافيا السابقة التي مزقتها الحرب، إلى المدن التي أصابتها المجاعة في دول أفريقية عديدة، لأنشطة جديرة حقا بالثناء. وفي هذا الصدد أغتنم الفرصة الممنوحة لي الآن للإعراب عن تقديري ومباركتي كأب لإبني مارك الذي يباشر هذه الأنشطة منذ سنوات. وأستميحكم عذرا في هذا الصدد.

ومما يشجع غرينادا التقدم المحرز في عملية السلام في الشرق الأوسط - وإن كان قد بدأ يتعثر - وتحث على استمرار الحوار حتى يتحقق المثل الأعلى النبيل، مثل التعايش السلمي. بيد أنه لا يمكن أن يتحقق السلم والأمن في العالم إذا استمرت تلك البلدان التي لديها قدرات نووية في المناداة باستخدامها للأغراض العسكرية. لذلك يرحب وفدي بالجهود الرامية إلى إنشاء حظر شامل للتجارب النووية.

ويجب بالمثل الوقف الفوري لممارسة نقل المواد المشعة الضارة وخاصة عبر البحر الكاريبي. إن السرية التي تجري بها هذه الأعمال ويجري بها تنفيذ عمليات النقل هي في واقع الأمر اعتراف ضمني بالخطأ. إن الإنسانية في منطقة البحر الكاريبي تُنتهك في هذه المعاملات. وباسم الإنسانية، إذن، فإن غرينادا، حكومة وشعبا، تدعو بلا لبس ولا تحفُّظ إلى وقف هذه الممارسة الآن.

لقد قال ماكس اسكولي إن

"الحضارة هي سعي مستمر إلى حل الصراعات بالوسائل غير العنيفة - سعي مشترك من أجل السلام".

بيد أن حكومتي ترى أن الحضارة أكثر من مجرد السعي من أجل السلام وأكثر من مجرد اجتناب العنف المرئي. وتعتبر حكومتي الحضارة سعيا هادفا إلى السلام عن طريق الالتزام بالعدالة؛ والمساواة الأصيلة لكل الرجال والنساء؛ والحقوق غير القابلة للتصرف المستمدة من مجرد كون الإنسان إنسانا. وتدين حكومتي بمبدأ غلبة حكم قانون الأخلاق.

وفي سياق انتهاكات الإنسانية يتوجب عليَّ أن أعرب، باسم وفدي، عن القلق العميق الذي تشعر به غرينادا، حكومة وشعبا، إزاء الآلام التي يعاني منها حاليا عدد كبير من الناس في قبرص. إن غرينادا، شأنها شأن قبرص، دولة جزرية صغيرة ولكنها ذات سيادة. ولذلك ندعو إلى وضع حد للمعاناة التي يتعرض لها الكثير من الأسر والأشخاص في ذلك البلد الجميل. إن صغر حجم بلد ما لا يلغي، إلى أي درجة مهما كانت، حقوق الإنسان الأساسية لكل مواطن فيه.

لقد قدم الشاعر اللبناني العظيم، خليل جبران، إلى الإنسانية في كتابه "البدائع والطرائف" الملاحظة الثاقبة التالية:

"وعظتني نفسي فعلَّمتني وأثبتت لي أنني لست بأرفع من الصعاليك، ولا أدنى من الجبابرة. وقبل أن تعظني نفسي كنت أحسب الناس رجلين: رجلا ضعيفا أرقّ له أو أزدري به، ورجلا قويا أتبعه وأتمرد عليه. أما الآن فقد علمت أنني كونت فردا مما كون البشر منه جماعة. فعناصري

عناصرهم. وطويتي طويتهم. ومنازعي منازعهم. ومحجتي محجتهم".

إن وفدي مقتنع اقتناعا عميقا بهذه الحكمة التي لا تُضاهى والتي تعبِّر عنها كلمات خليل جبران هذه. ويمثل هذا الشعور شرطا لا غنى عنه لتحقيق الأخوة الدولية. هذا ما نؤمن به.

وبالتالي، يحث وفدي بجدية على أن يجري تبني التماثل الجوهري لبني البشر والالتزام الصادق بالفضيلة بوصفهما مبدأين تسترشد بهما هذه الجمعية من الآن فصاعدا. بارك الله كل من يشارك في هذه الدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية، كيما تتمكن هذه الجمعية من نقل هذه المباركة بفعالية أكبر إلى عالمنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو رئيس وفد ليسوتو، سعادة السيد بيرسي ميتسنغ مانغويلا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مانغويلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تهانئ وفدي الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين. وبسرور كبير أؤكد لكم على دعم ليسوتو وتعاونها في إدارتكم لمداولات هذه الهيئة. واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة بسلفكم، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال الدورة التاريخية للجمعية العامة في العام الماضي. ووفدي يقدر بحق روحه القيادية وتفانيه الدؤوب في اضطلاعه بالمسؤوليات الجسيمة التي أوكلت إليه خلال العام الماضي.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن ارتياحنا للعمل الممتاز الذي يقوم به الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، في ظل ظروف صعبة جدا ناجمة عن انخفاض الموارد المالية. ولولا تشبُّثه لما تمكنت منظمتنا من الحفاظ على تماسكها كما فعلت.

لقد أتاح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في العام الماضي فرصة للتأمل في الرسالة العالمية لمنظمتنا. وقد راجعنا ماضينا وقيَّمنا الإخفاقات والنجاحات الملحوظة التي سجلتها الأمم المتحدة في السجل التاريخي لنصف قرن من وجودها. كما أننا نظرنا إلى المستقبل بتصميم مجدد، عاقدين العزم على أن نوجد للبشرية مستقبلا أكثر إشراقا من الماضي، وسط نشوة الأمل والتوقعات بالنظام الدولي الجديد الذي لا يزال يبزغ من رماد الحرب الباردة.

وحتى في الوقت الذي فعلنا فيه ذلك، كنا ندرك مدى إمكانية الوقوع مرة أخرى في أخطاء الأعوام السابقة وعودة نشوء الرضا عن الذات الذي قد يجعل آمالنا وتوقعاتنا تذهب هباء الرياح. والمطلوب أن يبذل المجتمع الدولي جهدا هادفا للانطلاق من تجارب منظمتنا في الماضي، ولتحديد الاتجاهات الإيجابية التي نجمت عن نهاية الحرب الباردة ولتعزيز هذه الاتجاهات.

لقد اتسم نصف القرن الأول بصراعات الحرب الباردة، والكفاح ضد الاستعمار، والتهديد المستمر بوقوع محرقة نووية، والنضال ضد الفصل العنصري. وكل ذلك أصبح الآن خلفنا أو مخففا تخفيفا كبيرا. ويجب أن يظل انتباهنا منصبًّا على الطريقة التي يمكن بها إعطاء القرن الحادي والعشرين أملاً متحدة مؤهلة لأن تكون أداة فعالة في البيئة العالمية المتطورة من أجل تحقيق الأهداف النبيلة المكرسة في ميثاقها.

وقد سلط الضوء في الإعلان الرسمي الذي اعتمده قبل سنة، من بين آخرين، ١٢٨ رئيس دولة وحكومة في العالم في هذه القاعة، على توافق عالمي على إصلاح الأمم المتحدة وإنعاشها. وينبغي ألا يضيع الزخم لتحقيق هذا التطلع ولتنفيذ الالتزامات التي قطعها المجتمع العالمي. فالإجراءات والطريق التي يتعين علينا اتخاذها معروفة لدينا جميعا.

ونود أن نرى الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية، يعزز الطابع التمثيلي لهياكلها مصداقيتها وشرعيتها.

ولقد حددنا الحاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان قدر أكبر من التشاور بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وعلى وجه الخصوص بشأن حالات الأزمات، والحاجة إلى استعادة دور الجمعية العامة وسلطتها في عمليات صنع القرار في منظمتنا، دون النَيل من السرعة التي قد يتخذ بها مجلس الأمن قراراته.

وحذرنا من الانتقائية الإقليمية في الاهتمام الذي توليه منظمتنا للأزمات الدولية، وأيدنا إظهار حُسن النية والذود عن مبدأ قدسية حياة الإنسان في إنفاذ قرارات الأمم المتحدة.

وأيدنا أيضا استكشاف صيغة متوازنة جديدة لتشاطر العبء بشكل منصف، وكذلك لتجديد الالتزام من جانب جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت الحسن، كما شاركنا في الدعوة إلى تحقيق وفورات وتحسين الكفاءة بتغيير طرائق الإدارة داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن الأحداث والتجارب التي شهدناها منذ الدورة السابقة للجمعية تعطينا مرة أخرى مؤشرات مختلطة. فمن ناحية، نلاحظ الاتساع المطرد لحدود السلام والتسامح والديمقراطية، بينما نلاحظ، من الناحية الأخرى، أن بعض المشاكل التي تضرب بجذورها في الماضي لم تستمر فحسب ولكنها ازدادت تعقدا بالتحديات الجديدة الناجمة عن البيئة الدولية المتطورة.

وبفضل جهود المجتمع الدولي توقفت المجازر في يوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، لا يزال بذل جهد واع لازماً لإدامة الاتجاهات الإيجابية التي لا تزال تتبلور في البوسنة ولدرء الخطر الماثل دوما بإمكانية عكس اتجاه فوائد السلام التي تحققت بالفعل.

وفي الشرق الأوسط، ألقى الغموض والعقبات الجديدة التي ظهرت على طريق مفاوضات السلام بظلال جديدة من الشك على احتمالات أن يستعيد، الشعب الفلسطيني في وقت مبكر، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة. ونناشد إسرائيل والسلطة الفلسطينية كلتيهما التقيد، بحسن نية، بأحكام اتفاقات السلام التي أبرمتاها وتنفيذها في الإطار الزمني المتفق عليه، وفقا لإعلان المبادئ الذي وقعتاه في واشنطن في عام ١٩٩٣.

ويبقى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة والتوقف عن إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة فيها، امتثالا لقرارات الأمم المتحدة، شرطا مسبقا لإحلال السلام.

وأثبتت التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية أن السلام في هذه المنطقة لا يزال مستعصيا. فإلى متى ستظل إرادة الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال تواجه بالإحباط؟ إن انسحاب بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في أيار/مايو من هذا العام نتيجة لعدم تعاون الطرفين يثير احتمالا حقيقيا باستئناف أعمال العنف. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن لعكس اتجاه هذه النزعات المأساوية ولإقناع الطرفين بالتعاون في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال الصحراء الغربية.

وفي بوروندي والصومال وليبريا لا تزال الحالة للأسف تتحدى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستعادة السلم والاستقرار. ونحن نناشد المجتمع الدولي دعم المبادرات الراهنة التي تشكل حربتها منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان المجاورة لبوروندي بهدف حماية الديمقراطية في ذلك البلد.

وتشاطر ليسوتو أفريقيا خيبة أملها إزاء عدم اهتمام المجتمع الدولي الواضح بتقديم المساعدة المادية الضرورية لبلدان فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا التي تشارك في الجهد الإقليمي لحفظ السلام في ليبريا. وهذا، للأسف، يشكك في التزام العالم بشمولية قدسية الحياة الإنسانية.

ولحسن الحظ، فإنه على الرغم من بؤر زعزعة الاستقرار التي ما زالت باقية، فإن الأمور في أفريقيا لا تنذر كلها بالويل والثبور، حتى في مجال حل الصراعات. والخطوات الرئيسية التي قطعت في الجنوب الأفريقي لتخليص هذه المنطقة دون الإقليمية من الصراعات مصدر ارتياح كبير. وإذا حوفظ على زخم السلام في أنغولا، فإن مما لا شك فيه أن هذه المنطقة دون الإقليمية، التي طالما ارتبط اسمها بالصراعات، ستشهد سلما واستقرارا دائمين وطيدين. وتنفيذ بروتوكول لوساكا - لا سيما تشكيل جيش موحد وتشكيل حكومة وحدة وطنية - في متناول اليد. وبمزيد من العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي سيتحقق ذلك في القريب العاجل.

وفي جميع أنحاء الجنوب الأفريقي يستمر ترسيخ الاستقرار السياسي والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. وتجرى انتخابات عامة متعددة الأحزاب، كما تجرى إصلاحات سياسية ودستورية أخرى لضمان الشفافية وإمكانية التنبؤ، لا سيما في النظم الانتخابية.

وإنشاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لجهاز معني بالسياسة والدفاع والأمن يؤكد مجددا تصميم المنطقة على توطيد المكاسب التي تحققت نتيجة زوال الفصل العنصري وعلى خوض مواجهة مباشرة مع تحديات السلام والديمقراطية.

وقد أسهمت هذه التدابير في الأداء القوي الذي سجلته الاقتصادات الوطنية في الجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٥، كما أسهمت في تحسين المناخ العام للاستثمار في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الجنوب الأفريقي في جهود الإعمار التي يبذلها، وعلى وجه الخصوص بتشجيع تدفق الاستثمار الخاص بوصفه إسهاما في الجهود الإقليمية للانتعاش الاقتصادي في شبه القارة.

ووفر الإثنا عشر شهرا الماضية للعالم فرصا كبيرة لتحقيق السلام الدائم. إلا أنه يؤسفني أن أقول إننا أخفقنا أحيانا في الاستفادة منها. وكانت الآفة التي لاحقت البشرية على مدى خمسين عاما الماضية هي زيادة ترسانات الأسلحة، لا سيما الترسانات النووية. وفي العام الماضي، في إنجاز تاريخي، اتفقت دول العالم على تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وبقيامها بذلك تعهدت بأن تنجز معاهدة للحظر الشامل للتجارب بحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وبسرور لا حد له، بوسعنا أن نقف اليوم هنا ونقول إن الهدف قد حقق. ومما لا شك فيه أنه لم يحقق بسهولة، ولكن تحقيقه في حد ذاته مصدر تشجيع كبير، ذلك أن البشرية تتحرك ببطء، ولكن بخطى ثابتة، نحو التخلص كليا من الأسلحة النووية. ومع أن ليسوتو تتفق مع الرأي القائل بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي اعتمدت هنا في نيويورك في الشهر الماضي، ليست كاملة، فإننا نعتبرها خطوة عملاقة الى الأمام ستكون بمثابة إشعار للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن بقية المجتمع الدولي جادة في تطلعها إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت وأن معاهدتي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها قد أبرمتا، لا تزال عشرات الآلاف من الأسلحة النووية منشورة من قِبَل الدول النووية، وتوجد إمكانية حقيقية جدا أن تستحدث دول كثيرة أخرى هذه الأسلحة.

وأسفرت المعارضة على صعيد العالم بأسره لأسلحة الدمار الشامل عن اتفاقيتين تحظران الأسلحة البيولوجية والكيميائية، ولكن لم تقدم حتى الآن اقتراحات محددة للتفاوض بشأن اتفاقية مماثلة تحرم الأسلحة النووية. وحقيقة أن الأسلحة النووية غير محظورة بموجب اتفاقية تضعف استعداد بلدان عديدة غير حائزة للأسلحة النووية للتقيد باتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترى هذه الدول أن هناك خللا في احتفاظ بعض الدول، معظمها من دول الشمال، بأنواع معينة من أسلحة الدمار الشامل، في حين أن أسلحة دمار شامل أخرى، غالبا ما تحوزها دول من الجنوب، يجري حظرها.

وتعتقد ليسوتو أن انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية وتصنيع الأسلحة النووية يشكلان مشكلة خطيرة للغاية لا يستطيع المجتمع الدولي، ولا ينبغي له أن يتجاهلها.

وكون حفنة من الناس فقط قُدمت إلى العدالة بسبب ملايين الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يغير رأي المجتمع الدولي في أن مرتكبي الجرائم الدولية ينبغي أن يحاكموا ويعاقبوا على أعمالهم. وفي الآونة الأخيرة، تجلى السخط العالمي المتنامي ضد الجرائم الدولية بإنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين مخصصتين لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وقد أنشأ مجلس الأمن هاتين المحكمتين لتكون لهما ولاية على أشنع الجرائم في العالم: إبادة الأجناس وجرائم أخرى مرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني.

ولذلك، فإن من دواعي القلق أن هاتين المحكمتين ما فتئتا منذ إنشائهما تعانيان من تمويل غير واف بالغرض وقصير الأجل ولم تتلقيا ميزانيات كافية من هذه الجمعية. ومن دواعي القلق أيضا أن عددا قليلا جدا من الدول الأعضاء سن تشريعات تسمح بقيام تعاون فعال مع المحكمتين.

ويجب أن يرسل المجتمع الدولي رسالة واضحة إلى مرتكبي إبادة الأجناس والجرائم الأخرى ضد الإنسانية مؤداها أنهم لا يستطيعون الإفلات من تحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالهم أمام القانون الدولي. ويمكننا أن نفعل ذلك بتوفير الدعم والموارد التي تمس الحاجة اليها لتمكين هاتين المحكمتين الدوليتين المخصصتين من أن تقدما إلى العدالة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع في كل من البوسنة ورواندا.

وعلى الرغم من أن ليسوتو لم تضع بعد تشريعات تنفيذية لهاتين المحكمتين، فإنها تظل ملتزمة بالتعاون

الكامل مع هاتين المحكمتين وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن. ويحدونا الأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من الاستفادة من الخبرات والنجاحات الجديرة بالذكر التي حققتها هاتان المحكمتان لمواصلة العمل بمشروع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة.

وفي حين أننا نسلم بأهمية عمل اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية، فإننا نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعزز عمل اللجنة التحضيرية بتفويضها بالبدء في مفاوضات جادة حول مشروع معاهدة موحد على أساس مشروع النظام الأساسي الذي وضعته لجنة القانون الدولي في عام ١٩٩٤. ولا ينبغي إضاعة الزخم الحالي لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، بل ينبغي أن يقابل بإرادة سياسية مساوية لضمان اكتمال العمل في وقت مناسب لعقد مؤتمر في عام ١٩٩٨.

وتطوير التعاون الدولي وتعزيزه، كما نص عليه الميثاق، سيظل الهدفين الرئيسيين للأمم المتحدة. وقد بين استعراض منتصف المدة الذي تم مؤخرا لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت الى اعتماد البرنامج عام ١٩٩١ لا تزال قائمة وأنه من المتوقع أن يزيد الفقر والبطالة زيادة كبيرة في أفريقيا. وفضلا عن ذلك، فإن مستويات تعبئة الموارد التي كان يقدر أن يحققها البرنامج لا تزال بعيدة المنال.

وبالتالي، أوصى استعراض منتصف المدة بأن تواصل الحكومات الأفريقية، ضمن جملة أمور، تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحكم الصالح والإصلاح الإداري. وبالنسبة لدور الشركاء الدوليين يجب عليهم السعي الى تعبئة موارد جديدة هامة من جميع المصادر - العامة والخاصة - ومن المصادر التقليدية والجديدة، لإيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية في أفريقيا، ولتعزيز إنعاش أفريقيا من خلال التسهيلات التجارية وتحسين إمكانية الوصول الى الأسواق.

ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة، التي قام بها الأمين العام في آذار/مارس من هذا العام، تبشر بفتح آفاق جديدة من خلال كفالة تعاون المنظومة ككل، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، بهدف معالجة المشكلة المستعصية، مشكلة الإسراع بتنمية القارة الأفريقية.

وفي الوقت الذي نقدر فيه هذا الإعراب عن الاهتمام بقارتنا، يجب علينا أيضا أن نؤكد أن تنفيذ المبادرات العديدة المطروحة حاليا ينبغي أن يجري التشاور الوثيق مع البلدان الأفريقية نفسها، تفاديا لازدواج الجهود. ولبرنامج عمل القاهرة لمنظمة الوحدة الأفريقية أهميته في هذا الشأن.

وإذ نقوم بمحاسبة النفس بعد مرور سنة على إعلاننا التاريخي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يجدر بنا أن نسأل عن مدى وفائنا كلنا بالتزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا في المؤتمرات العالمية المختلفة، ولجميعها بُعد إنمائي، باستثناء المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا. ولعل أهم ما تحقق في مجال تخفيف محنة مواطني أقل البلدان نموا، مثل بلدي، هو مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في العام الماضي.

وتبذل ليسوتو جهدا جادا لتحقيق هدف تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانيتنا لقطاعي الصحة والتعليم، ولكننا لا نشهد التزاما مقابلا من شركائنا في التنمية كما اتفقنا في كوبنهاغن.

وقد كلفت لجنة التنمية الاجتماعية بمسؤولية رئيسية وهي متابعة واستعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. ويتناول كل من الالتزام ٢ من الإعلان والفصل الثاني من برنامج العمل هدف القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، فإن سنة ١٩٩٧ سنة حاسمة نظرا الى أنها السنة الأولى في عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر.

وقد قررت الجمعية العامة، بقرارها ١٦١/٥٠، عقد دورة استثنائية عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ ما قرره مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وللنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات. ولكي نتمكن من تحقيق ذلك، نؤيد فكرة اجتماع اللجنة سنويا، وتمديد طول دوراتها وزيادة عضويتها.

ومما يحتل نفس القدر من الأهمية بالنسبة لتحقيق التقدم الاقتصادي أن تتخذ التدابير اللازمة لأن نكفل للمرأة نفس الدرجة التي يحصل بها الرجل على الموارد والفرص الاقتصادية. ولا يمكن القضاء على الفقر إلا بإعطاء القوة للفقراء. ولهذا، يجب تنسيق جهود الأمم

المتحدة على نحو تراعي به تماما كل أنشطتها الرامية الى القضاء على الفقر منظور الجنسين.

وكان من المفروض أن يتبع التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنقيح كل القوانين التي تشكل عقبة تعترض طريق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. ولا تزال ليسوتو تسعى الى التوصل الى هذا الهدف، الذي لم يتحقق بعد.

وقد انضمت ليسوتو مؤخرا الى البلدان الأخرى في الجنوب الأفريقي في التوقيع على بروتوكولين لمعاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يتناول أحدهما السياسة والدفاع والأمن، ويتناول الآخر التعاون لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وبخاصة الاتجار في المخدرات وغسل الأموال.

والعنصر الجوهري في البروتوكول الذي ينشئ جهازا للسياسة والدفاع والأمن هو الالتزام بالعمل من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة. وننوي بمساعينا في هذا الصدد تدعيم برامج الأمم المتحدة نفسها.

ولزيادة الجريمة، وبخاصة الجريمة عبر الوطنية، أثر كبير في اقتصادات بلدان كثيرة. ولهذا، هناك حاجة ماسة الى استراتيجيات جديدة على الصعيد العالمي لمكافحة هذه الآفة. ولكن البلدان النامية لا يمكنها وحدها تحمل العبء الاقتصادي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود. ولهذا، يجب إيلاء أولوية عليا لأنشطة التعاون والمساعدة التقنيين بهدف تطوير قدرات العدالة الجنائية في البلدان النامية.

وتجدر الإشادة بأنشطة شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وبخاصة دوراتها التدريبية وحلقاتها الدراسية وحلقات العمل التي تعقد لموظفي العدالة الجنائية.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة أننا نملك، مجتمعين، القدرة على جعل الأمم المتحدة في القرن القادم أداة حقيقية للوفاء بتطلعات البشرية الى التوصل الى عالم أفضل من جميع النواحي. وفي عالمنا المتكافل، ينبغي للأمم المتحدة أن تصبح محفلا عاملا فعالا للبحث عن التوافق العالمي في الرأي، ومنظما واعيا لعمليات التكامل، ووسيلة لإنشاء نظام عالمي مستقر.

ونثق كل الثقة بالإمكانات التي تنطوي عليها الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره، وبمقدرته على الدخول في القرن الحادي والعشرين في جو من السلام والتنمية والعمل المبدع المشترك، وعلى توفير الأمن الشامل للجميع، الأمر الذي تتطلبه المصالح ذات الأولوية للبشرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠